

وزير الزراعة يبشر الفلاحين أسعار القمح للموسم القادم ستكون مجزية

قطنا لـ«الوطن»: دعم ١٥ بالمئة للأسمدة و٢٥ بالمئة للبذار ومثلها للنخالة

| الوطن

صرح وزير الزراعة حسان قطنا لـ«الوطن» أن تسعير شراء محصول القمح للموسم المقبل سيكون على غرار الآلية التي تم تسعير محصول القطن، بها والتي تعتمد التسعير التسويقي الذي يضمن هامش ربح جيداً للفلاح ويضمن حق المؤسسات العامة في الحصول على الإنتاج وعدم الحاجة لتأمين احتياجاتها عبر الاستيراد وأوضح الوزير أن المقصود بالتسعير التسويقي هو الخروج عن آلية التسعير السابقة التي كانت تعتمد التكاليف + هامش ربح محدد (٢٥ بالمئة) في حين يتم التركيز في آلية التسعير الجديدة على تمكين الفلاح من الحصول على هامش مجز.

وأنه سيتم دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي بحدود ١٥ بالمئة ومنه سيكون هناك دعم للأسمدة بحدود ١٥ بالمئة مقارنة بأسعار الأسمدة الراجعة في السوق وهناك دعم لمادتي النخالة والبذار بحدود ٢٥ بالمئة من قيم التكلفة.

وكان الوزير أكد أمس خلال اجتماع الهيئة الاستشارية لتقابة المهندسين الزراعيين في مجمع صحرارى بريف دمشق أن القطاع الزراعي هو عماد الاقتصاد السوري، والمهندس الزراعي يشكل مع الفلاح نواة هذا القطاع، ووده الحقيقي يكمن في العمل الميداني وجوده الفعال يكون على الأرض وفي الحقل مع الفلاح.

كما أكد أن الوزارة أصدرت الخطة الإنتاجية الزراعية للموسم القادم في وقت مبكر للمساحات الأمتة، والحكومة لن تتوانى في تأمين مستلزمات الإنتاج لتلقيدها، مشيراً إلى أنه تم تأمين ٧٠ ألف طن بذار قمح جاهزة للتوزيع، وتم التنسيق مع الوزارات المعنية لتأمين المازوت اللازم للزراعة وفق برنامج زمني واضح وشهري والأولوية للقطاع الزراعي حيث سيتم توزيعه على مرحلتين الأولى للفلاحة والزراعة والثانية للمساحات المروية للسقاية، كما تم تأمين ٣٠ ألف طن من الأسمدة الفوسفاتية و٢٤ ألف طن من الأسمدة الأزوتية حتى الآن سيتم توزيعها



على دفعتين حيث ستخصص نسبة منها للقمح ونسبة للأشجار المثمرة وخاصة الحمضيات والزيثون، مشيراً إلى أن مستلزمات الإنتاج ستكون مدعومة بنسبة ١٠-١٥ بالمئة عن أسعار السوق.

وأشار إلى دور التقابة في ربط الخريجين الجدد من المهندسين الزراعيين المهرة في المشاريع التنموية الصغيرة والمتوسطة وتقديم المساعدة لهم في تطوير العمل وتحسين الإنتاج، مؤكداً أن تكون صلة وصل بينهم وبين المصارف لتمويلهم بما يساعدهم على الدخول بسوق العمل والإنتاج.

بينما استعرضت نقيب المهندسين الزراعيين راسا عزيز جدول أعمال الاجتماع والمواضيع المطروحة للنقاش

وتوصيات المؤتمر السابق والمنفذ منها، وأكدت على دور المهندسين الزراعيين في تطوير القطاع الزراعي وتحسين الإنتاج كما ونوعاً.

وتمحورت معظم مداخلات الحضور حول الإسراع بفرز وتعيين الخريجين الجدد، وإعادة نظام تعويض الجولات واللباس للمهندسين الزراعيين، وإشراكهم في لجان التقييم العقاري ومنح رخص البناء، والإشراف على مزارع الإنتاج النباتي، والزمام وضع طابع نقابي على جميع المعاملات الزراعية بما يعود بالفائدة على خزاتة التقابة، وتشغيل البذور الزراعية المستوردة والمحلية بلصاقة من التقابة أسوة بالمبيدات.

كما تضمنت طروحات فنية مثل مكافحة الباذنجان البري في دير الزور ودعم زراعة المحاصيل العلفية وخاصة الشعير، وإعفاء مشاريع الطاقة البديلة لأغراض زراعية من الفوائد، وإصدار تسعيرة للقمح قبل بداية الموسم، وإنشاء شركات استثمار زراعي، ومعالجة وجود لقاحات مهربية في محافظة حلب ومراقبة الأسواق، وإعطاء الأولوية لمشاريع استصلاح الأراضي ودعمها بالآلات المناسبة وخاصة في دمشق وريفها، واستخدام المكافحة الحيوية وتأهيل مركز الأعداء الحيوية في ريف دمشق، وتأمين الأشجار المثمرة، وتشديد العقوبات على المخالفين في قانون الحراج.

تكوين ريف دمشق تضبط ٥ أطنان من اللحوم الفاسدة بمستودع في منطقة ببيلا

مدير التموين لـ«الوطن»: المستودع ضُبط بعملية نوعيه وبالتنسيق مع الجهات المختصة

| رامز محضوز

ضبطت مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بريف دمشق مستودعاً كبيراً للحوم الفاسدة في منطقة ببيلا بريف دمشق بحضور مدير تموين ريف دمشق و٥ أطنان.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير تموين ريف دمشق سائر شيحان أن المستودع المذكور تم ضبطه بعملية نوعية بالتنسيق بين وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك والجهات المختصة حيث ضبطت كمية تقدر بأكتر من ٥ أطنان من اللحوم الفاسدة وتتر الفروج، وهناك يتم نزع اللحم عن العظم وطحنها وتحويلها إلى كباب وشاورما وتسويقها في الأسواق والمطاعم وهذا يعتبر من المخالفات الجسيمة.

ولفت إلى أنه بناء على ذلك تم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق المخالفين وفق أحكام المرسوم التشريعي رقم ٨ لعام ٢٠٢١ وأحيل المخالفون موجوداً للقضاء.



وزير «التموين» يجمد صلاحيات معاونه شحيب ريشما يتم التحقق من بعض التجاوزات المرتكبة

| الوطن

أصدر وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عمرو سالم قراراً أوقف بموجبه العمل بقرار سابق متضمن التفويضات الممنوحة للسيد معاون الوزير للشؤون الفرعية المهندس جمال شحيب بدءاً من تاريخ ٢٠٢١/٩/١١ وحتى تاريخ يتم تحديده لاحقاً ريشما يتم التحقق من تجاوزات مرتكبة بتمارسه الصلاحيات الواردة له بالتفويض.

اجتماع لدعم المشاركة السورية بـ«إكسبو دبي»

قلعه جي لـ«الوطن»: المشاركة السورية في المعرض ستكون على مستوى عالٍ

| الوطن

علماً المعاصر وتسعى لأن تنهض من جديد وتطالب بمكائنتها في العالم.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين عضو مجلس إدارة غرفة صناعة دمشق وريفها طلال قلعه جي أن الاجتماع خصص للحديث عن معرض «إكسبو دبي» وكان الاجتماع ضرورياً جداً من أجل رفع علم سورية بين ١٩٢ دولة مشاركة في المعرض، لافتاً إلى أن أهمية الاجتماع تأتي من أجل التحضير لمشاركة الجناح السوري بالمعرض.

ولفت إلى أن المشاركة السورية في المعرض ستكون سورية خلال السنوات السابقة.

وعن المساحة المحجوزة للجناح السوري في المعرض أوضح قلعه جي أنها ستكون بحدود ١٩٠ متراً وذلك من خلال طابقين الطابق الأول سيكون مخصصاً لبانوراما حضارة سورية وثقافتها وعن ماذا تعبر سورية من حضارتها العريقة ومن آثارها وتحفها على حين سيكون الطابق الثالث مخصصاً للمشاركة الصناعيين والتجار بصناعاتهم وأخترعاتهم ضمن ستاندات.

ترأس وزيراً الصناعة والاقتصاد اجتماعاً في مقر هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات بمشاركة فرقة صناعة دمشق وريفها وتحور الاجتماع حول دعم المشاركة السورية بمعرض «إكسبو دبي».

وقدم خلال الاجتماع عرض خاص للصناعيين والمصدرين من قبل المجموعة العربية للمعارض والمؤتمرات المكلفة بتنظيم وتجهيز الجناح السوري في معرض «إكسبو دبي» حيث شمل العرض الجناح السوري بحيث يمكن لكل شركة من الشركات السورية أن تحجز جناحاً لمدة شهر، الأمر الذي يتيح أمام أكبر عدد من الشركات المشاركة في المعرض هذا وتهدف مشاركة سورية في المعرض الذي يستمر ستة أشهر من الأول من تشرين الأول القادم إلى ٣١ من آذار من العام القادم إلى ما جسدون التعاون المثمر مع الجهات المشاركة والزائرة للمعرض حيث سيكون جناح سورية نافذة تعرض حضارة ثرية ساهمت بإرساء الأسس التي تربط

التسيرة لأي مادة.

ونوه بأنه من المفترض أن تكون مع المحافظة والنقل ونشارك بوضع تسعيرة النقل لكن لم يتم دعوتنا عند وضع تسعيرة وأجور النقل مؤخرًا.

وبين أن أسطوانة الغاز الصناعي يتابع حالياً بحدود ٣٠٠ ألف ليرة، موضحاً أن وصول المادة إلى السوق السوداء وبيعها بهذا السعر دليل على وجود خلل في آلية توزيع المادة واحتكار واستغلال يمارسها بعض ضعاف النفوس.

وأشار إلى أن تسعيرة الدولار بحدود ٢٥١٥ ليرة وعندما يربد التاجر الحصول عليه من المركزي يدفع عليه رسوماً ويصل سعره لحدود ٣٤٥٠ ، لافتاً إلى أن المشكلة أن دائرة التسعير في وزارة التجارة الداخلية تسعر الدولار على سعر ٢٥٥٠ ليرة وهناك بعض التجار يقوون حالياً بجلب كتاب من المركزي ويأخذونه إلى دائرة التسعير ليوضحوا لهم أن الدولار يحصلون عليه من المركزي بسعر ٣٤٥٠ ليرة، لافتاً إلى أن هذا الأمر يشكل ظلماً للمصنع والتاجر.

الأزعط لـ«الوطن»: هناك صعوبة في وضع تسعيرة منطقية

| رامز محضوز

أن معاً، نوعياً في الوقت نفسه بأن دائرة التسعير تحاول جهدها من أجل أن تكون آلية التسعير منطقية لكن هناك تغيرات كثيرة من ضمنها سعر الصرف، إضافة لأسعار الغاز والمجازوت حيث يشتريها التاجر والصناعي من السوق السوداء بأسعار مرتفعة ومتغيرة والتي تجعل هناك صعوبة في إصدار نشرات سريعة دقيقة.

وأوضح أن دائرة التسعير عندما تضع نسب الأرباح للتاجر تضعها ضمن دراسة محددة بحيث حتى لو باع التاجر بسعر أقل فإنه يعتبر غير مخالف للتسعيرة المحددة من قبلها لكن غير مسموح له بالبيع بسعر أعلى وبذلك تم إعطاء التاجر حافزاً زائداً وأشار إلى أن تسعيرة الدولار بحدود ٢٥١٥ ليرة وعندهما يربد التاجر الحصول عليه من المركزي يدفع عليه رسوماً ويصل سعره لحدود ٣٤٥٠ ، لافتاً إلى أن المشكلة أن دائرة التسعير في وزارة التجارة الداخلية تسعر الدولار على سعر ٢٥٥٠ ليرة وهناك بعض التجار يقوون حالياً بجلب كتاب من المركزي ويأخذونه إلى دائرة التسعير ليوضحوا لهم أن الدولار يحصلون عليه من المركزي بسعر ٣٤٥٠ ليرة، لافتاً إلى أن هذا الأمر يشكل ظلماً للمصنع والتاجر.

كشف نائب رئيس جمعية حماية المستهلك ماهر الأزعط لـ«الوطن» أن وزارة التجارة الداخلية تضع تسعيرة لكنها لا تتناسب مع مدخول المستهلك.

وبين أن آلية التسعير تعتبر جيدة لكن التكاليف تأتي أحياناً غالية لإنسان تسعير، إضافة لأسعار الغاز والمجازوت حيث يشتريها التاجر والصناعي من السوق السوداء بأسعار مرتفعة ومتغيرة والتي تجعل هناك صعوبة في إصدار نشرات سريعة دقيقة.

وأوضح أن دائرة التسعير عندما تضع نسب الأرباح للتاجر تضعها ضمن دراسة محددة بحيث حتى لو باع التاجر بسعر أقل فإنه يعتبر غير مخالف للتسعيرة المحددة من قبلها لكن غير مسموح له بالبيع بسعر أعلى وبذلك تم إعطاء التاجر حافزاً زائداً وأشار إلى أن تسعيرة الدولار بحدود ٢٥١٥ ليرة وعندهما يربد التاجر الحصول عليه من المركزي يدفع عليه رسوماً ويصل سعره لحدود ٣٤٥٠ ، لافتاً إلى أن المشكلة أن دائرة التسعير في وزارة التجارة الداخلية تسعر الدولار على سعر ٢٥٥٠ ليرة وهناك بعض التجار يقوون حالياً بجلب كتاب من المركزي ويأخذونه إلى دائرة التسعير ليوضحوا لهم أن الدولار يحصلون عليه من المركزي بسعر ٣٤٥٠ ليرة، لافتاً إلى أن هذا الأمر يشكل ظلماً للمصنع والتاجر.

الأكلات الطبية.. الأسعار تضاعفت والاستهلاك انخفض وزادت الأغذية المكشوفة

| الوطن

شراء ٣ أكياس يومياً تقريباً نحو ٢٠٠٠ ليرة ولأكياس الصغيرة التي لا تتجاوز ٧٥ غ ونصفها هواء والنقل لا يحصل إلا على بضع قطع لا تشبع رغبتة وهذا مبلغ كبير نسبياً وخاصة أنه مدفوع بشكل يومي أي ما يعادل شهرياً ٦٠ ألف ليرة حيث لا يمكن حرمان الطفل منه.

أما غير المعبأ فيسعر ١٠٠٠ ليرة يمكن الحصول على وزن ٢٠٠ في أي ضعف كمية الكيس المعبأ الجاهز ما يكفي لأبنائه ٣٠ بشكل كامل وبزيادة.

وفي حديث مع أحد أصحاب المحال التجارية بدمشق بين أنه منذ عام تقريباً تضاعف الطلب على أكالات الأطفال كالتشيبس والبسكوت نتيجة رفع أسعارها من المعامل لأضعاف ما كانت عليه سابقاً، إضافة إلى توقف إنتاجية بعض الأنواع والاعتماد على الأكياس الكبيرة كونها تحقق هامشاً ربحياً أكثر من الأكياس الصغيرة وجاء ذلك نتيجة ارتفاع أسعار المواد الأولية للصناعات الغذائية إضافة إلى أزمة الوقود وصعوبة تأمينه لتشغيل الآليات الصناعية.

وبين رئيس جمعية حماية المستهلك عبد العزيز



| عبد الهادي شباط

كتفت البيانات المالية في المصرف الزراعي والتي حصلت «الوطن» على نسخة منها أن المصرف منح قروضاً بقيمة ٤٤٥,٣ مليار ليرة حتى (نهاية شهر آب) من العام الجاري وهو ما يمثل معدل تنفيذ ١٠٠ بالمئة من خطة الإقراض للعام ٢٠٢١ وأن الإقراضات توزعت على ٤٢,٣ مليار ليرة إقراضات المصرف و٢٢٨ مليار ليرة إقراضات للمؤسسة العامة للحبوب و٧٥ مليار ليرة مؤسسة إكثل البذار، وبناء عليه ارتفع إجمالي ما أقرضه المصرف الزراعي عبر فروعها للفلاحين بحدود ٤٢ مليار ليرة وهو ما يمثل ١٠,٤ بالمئة من إجمالي إقراضاته على حين ذهبت معظم القروض (٤٠٣) مليارات ليرة مؤسستي الحبوب وكتار البذار، وأن إجمالي وادع المصرف تجاوزت ١٣٠ مليار ليرة منها ١١٣,٦ مليار ليرة وادع تحت الطلب وهو ما يمثل نحو ٨٧,٤ بالمئة من إجمالي وادع المصرف.

بينما توزعت بقية الودائع على ٢,٤ مليار ليرة وادع تحت الطلب قطاع مالي غير مصرفي و٧٧,٤ مليون ليرة وادع لأجل ١٣٣ مليار ليرة وادع التوفير على حين بقيت الودائع والحسابات الجمدة عند ٦٦ مليون ليرة.

وعن دور المصرف الزراعي في تأمين مستلزمات الإنتاج بين مدير في المصرف أن المصرف مستمر في دعم النشاط الاقتصادي عبر تأمين الحاجة من الأسمدة وفق ائتمار والممكن للمصرف بما يسهم في توفير المادة للفلاحين في المناطق الأمتة والتي يمارس المصرف فيها نشاطه.

مؤكداً أن المصرف الزراعي يعمل على منح القروض منذ عودة استئنافها حسب القرارات الخاصة بذلك وفق العمليات التنفيذية المنج القروض لدى فروع المصرف الزراعي مع التشدد في تطبيق ضوابط المنح والحفاظ على أموال المصرف وتوجيه القروض نحو المشاريع

١٠ ألاف ليرة.. وتجار الأعلاف هم السبب!

لجنة مربي الدواجن لـ«الوطن»: الاقتراح أن تحدد التموين أسعار الأعلاف المستوردة

| الوطن

اعتاد المواطن السوري أن يصبو يومياً على ارتفاع في أسعار المواد الغذائية والصورية ما أدى إلى خروج بعض الغذائية من دائرة الضروريات كالبيض والفروج ليحلها باللحوم الحمراء التي باتت بعيدة جداً عن متناول المواطن حيث بلغ سعر كيلو الفروج ٨٠٠٠ ل.س والبيض ٨٣٠٠ ل.س وفقاً للنشرة الصادرة عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أما في لغة الأسواق فالوضع مختلف فقد نماز صحن البيض ١٠ آلاف ليرة والفروج به آلاف.

وتقول سناء وهي من ذوي الدخل المحدود إنها لم تستطع شراء مادة الفروج نظراً لارتفاع الأسعار مطلع كل يوم، حيث فروج بوزن ٢ كيلو غرام ونصف سعره يتجاوز العشرين ألف ليرة أي ربع راتبتي ما جعلني أستغني عنها.

ويقول أبو محمد إنه يستغني عن بعض الحاجات ليحضر البيض لأطفاله الصغار لكونه مهماً وضرورياً لهم.

وفي هذا السياق بين حكمت حداد عضو لجنة مربي الدواجن لـ«الوطن» أن سبب ارتفاع الدواجن والبيض في الأسواق متعلق بتجار الأعلاف الذين يتحكمون بأسعار العلف وفق ما يريدون من دون رقيب حيث يتحكمون بارتفاع سعره أو انخفاضه.

وأحد حداد أنه على وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وضع تسعيرة محددة للأعلاف المستوردة حتى يتحقق الاستقرار السعري للعلف.

وأشار حداد إلى أن سعر علف الذرة الصفراء ارتفع من ١١٠٠ ليرة إلى ١٥٠٠ ليرة وارتفعت أعلاف الصويا لتسجل ٢٣٠٠ ليرة.

فقطاً في السوق اللبنانية المجاورة يبلغ سعر الذرة الصفراء ١١٠٠ والصويا ١٣٠٠ أي يفارق ٥٠٠ ألف ليرة بالطن الواحد بين لبنان وسورية، علماً أن الأسعار عالية والنقل واحد بين البلدين ولكن سبب الارتفاع في سورية غير محدد بشكل واضح.

ولفت حداد إلى غياب دور وزارة التجارة الداخلية خاصة في موضوع التسعير والمراقبة إضافة إلى عدم إخبار التجار على إعطاء فواتير نظامية ومطالب حداد الوزارات بإعطاء تبيريات هذه الفوضى في أسعار العلف.

وحوال الأسعار بين حداد أن الأسواق مهيولة الإحتاج فهي متعلقة بالتجار نتيجة عدم استقرار سعر الأعلاف فالتاجر هو المتحكم بألية التسعير والبيع دون حسيب أو رقيب لافتاً إلى أن هذا الأمر أوقع المربي والمواطن ضحية ارتفاع أسعار الدواجن فهناك الكثير من مربي الدواجن يخسرون رغم الأسعار المرتفعة في الأسواق.

وفي سياق متصل أكد حداد أن هناك تراجعاً بعدد المربين ويستمر هذا التراجع طالما لا يوجد سعر محدد للعلف في السوق وارتفاعه غير المبرر، مبيحاً: الصعوبات التي يعانها المربون من تأمين مادة المازوت والبيزتين للنقل في المحافظات والمراقبة المداخ من أصحابها فمن المعروف أن المداخن بعيدة عن مركز البلد من ٤٠ إلى ٥٠ كم ما ينعكس على واقع الأسعار حيث لا يمكن للمربي تحمل ذلك على عاتقه الشخصي.